البناء التحتي في العراق بين إشكالية الإنفاق الاستثماري الحكومي والتقادم الزمني

أ.م.د. عبد الصمد سعون عبدالله الشمري
جامعة النهرين_ كلية العلوم السياسية

أ.م.د. خضير عباس احمد الذدلي
جامعة النهرين_ كلية العلوم السياسية

ملخص البحث:

تضمن البحث الموسوم (البناء التحتي في العراق بين إشكالية الإنفاق الاستثماري الحكومي والتقادم الزمني)، المقدمة ، وتم فيها استعراض مضمون مشاريع البنى التحتية وأهمية خدمات رأس المال الاجتماعي في اقتصاديات التنمية ، إضافة إلى عرض مشكلة وفرضية وهيكلية البحث . تكون البحث من أربعة مباحث،تضمن المبحث الأول الموسوم (الاستثمار والتنمية في المشروعات العامة: إطار نظري) وركز على المواضيع النظرية. وكان عنوان المبحث الثاني (إعادة بناء البنى التحتية في العراق) التي تعرضت إلى الدمار خلال العقود الثلاث الأخيرة بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل الأمم المتحدة. وركز المبحث الثالث على (الإنفاق الاستثماري ومشاريع البنى التحتية في العراق) التي اتسمت بعدم الاستقرار وقلة النفقات الاستثمارية . أما المبحث الرابع فقد ركز على (إشكالية الإنفاق الاستثماري في العراق) في الموازنة الحكومية لعام ٢٠١١، مع مقارنة ذلك مع نسب الإنفاق في المملكة العربية السعودية والأخذ بنظر الاعتبار خصوصية الحالة في العراق . وانتهى البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات .

Abstract

This search is entitled (The Infrastructure in Iraq between problematic government investment expenditure and time limitations), included introduction which, is reviewed the content of infrastructure projects and the importance of social capital services in development economics, as well as to present a problem, hypothesis and structural research. The search contain four sections. The first entitled (investment and development in the public projects: a theoretical framework) focused on theoretical topics. The title of the second section is (To rebuild infrastructure in Iraq) which destroyed during the last three decades because of wars and economic sanctions imposed on Iraq by the United Nations. The third section focused on the (investment spending and infrastructure projects in Iraq), which was marked by instability and lack of investment expenditure. The fourth section has focused on the (problematic investment investment spending in Iraq) in the government budget for٢٠١١, with a comparison with the rates of spending in Saudi Arabia, and taking into account the specificity of the situation in Iraq. And finally the conclusion and recommendations..

المقدمة:

تعد مشاريع البنى التحتية (Infrastructures)،أو ما يطلق عليها بخدمات رأس المال الاجتماعي والاقتصادي(Economic and Social Over head capital) من أهم المشاريع التنموية في البلدان التي تسير على خطى تنموية متوازنة متوازنة ، ذلك أن هذه المشاريع تمتلك قوى دفع أمامي للمشاريع الإنتاجية الزراعية الزراعية منها والصناعية ،فضلاً عن تحفيز الأستثمارات في مختلف قطاعات المجتمع .

المجتمع .

يأخذُ موضوع خدمات رأس المال الاجتماعي حيزاً كبيراً من إقتصادات التنمية وتحديداً في بلدان العالم الثالث ، التي تعاني نقص متراكم في الإمكانات الاقتصادية سواء سواء من حيث معالجة هذا التراكم بتنقص قيمة البناء التحتي خلال الزمن وما يعتريه يعتريه من إندثارات وبين عدم قدرة الحكومات على الإنفاق الاستثماري الصريح للنهوض بهذا الجانب الحيوي من البناء المادي كأساس لتطور قطاعات التنمية الأخرى . الأخرى . وفي هذا الإطار لا بد من تحديد الأسباب الحقيقية وراء هذا القصور أو نقص أو قصر الاهتمام بقطاعات البنية التحتية ،إذ يقف السبب الأول عند قصر المدخرات المحلية المدخرات المحلية اللازمة للإستثمار لصالح الإستهلاك لدالة الدخل القومي ، وهذا يتأتى كمحصلة متوقعة في إقتصادات بلدان معينة تعيش حالة الإختلال ما بين الموارد الموارد المادية والطبيعية المتاحة والمستغلة وبين الموارد البشرية، إذ تظهر للمتتبع أن للمتتبع أن هناك فجوة كبيرة في الموارد المحلية (الفرق ما بين الأموال المدخرة والأموال المستثمرة) . إلا أن في حالة العراق فالأمر مختلفاً ، في ظروف تكون الأموال اللازمة للاستثمار متوافرة من خلال ريع النفط العراقي الذي يشكل أكثر من من (٩٠%) من مجمل GNP (الناتج القومي الإجمالي) وهو ما يعني أن أساس مشكلة الاهتمام بالبناء التحتي ليس بسبب قصور الأموال المتوافرة لدى العراق ، بل أن ثمة

أن ثمة إشكالية تتعلق بالإنفاق الحكومي في مجال ما مخصص للاستثمارات عمومة وللبنى عمومة وللبنى التحتية خاصة فضلاً عن إن معظم أساسات هذه القطاعات هي متقادمة متقادمة زمنيا ، كونها تعد منجزة منذ أكثر من ثلاث عقود دون تجديد أو تطوير. وعليه فإن هذا البحث المتواضع سيسلط الضوء على هذا القطاعات الحيوية في ظل هاتين ظل هاتين الإشكاليتين سواء تلك المتعلقة بالإنفاق الحكومي أم بتلك التي تخص الإندثارات الإندثارات المتراكمة في البناء التحتي لخدمات رأس المال الاقتصادي والاجتماعي لعموم العراق .

أولاً. مشكلة البحث:

يعكس موضوع البحث إشكالية مركبة ومتداخلة كون الموارد المالية الحكومية في العراق ،ولاسيما منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن التي تخصص لبنود الموازنة السنوية ومن خلالها للإنفاق العام تأتي من قناة واحدة هي النفط. ويوصف الاقتصاد العراقي بكونه(إقتصاد ريعي) وأصبح لعملية تذبذب أسعار النفط (Fluctuation) في الأسواق الدولية انعكاسات سلبية على واقع الاقتصاد العراقي، مما أدى إلى صعوبة إحكام التوازن بين ما يخصص من أموال النفط لمتطلبات الموازنة السنوية لتسيير الحياة الاقتصادية للبلاد ، وبين ما يخصص لإغراض النهوض بالبنى التحتية المدمرة بسبب الحروب التي تعرض لها العراق

ثانياً. فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها:"بأن الأموال المخصصة لإعادة بناء البنى التحتية في العراق لا تتناسب مع ما تتطلبه هذه البنى ، وذلك لتدمير قسم منها بسبب الحروب ولتقادم القسم الآخر بسبب إنتهاء عمرها الزمني" .

ثالثاً. منهجية البحث:

لدراسة الموضوع ، تم إعتماد المنهج الاستنباطي (Deductive Method) الذي يطلق عليه أحياناً بالمنهج ألاستنتاجي لدراسة الموضوع وباستخدام لطريقة الوصفية ( ]Descriptive Method) لتحليل لظواهر التي رافقت عمليات الأنفاق لحكومي العراقي، إضافة لأستخدم لطريقة القياسية (Economic Method) وذلك لدراسة العلاقة الكمية التي تربط المتغيرات بعضها بعضمن خلال الاستناد للمعطيات الإحصائية المتاحة لتتبع دور الأنفاق لحكومي في النهوض بالبنى التحتية في العراق بعد ٢٠٠٣.

رابعاً.هيكلية البحث:

يتحدد هيكل البحث في أربعة مباحث، الأول: الاستثمار والتنمية في المشروعات العامة وتضمن الإطار النظري. وركز المبحث الثاني: على إعادة بناء البنى التحتية في العراق. فيما تطرق المبحث الثالث: إلى الأنفاق الاستثماري في البنى التحتية . وركز المبحث الرابع: على إشكالية ألأنفاق على البنى التحتية في الموازنة العراقية لعام ٢٠١١ وأخيرا خلص لخاتمةمضامين البحث والاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الأول

الاستثمار والتنمية في المشروعات العامة :إطار نظري

يتناول موضوع خدمات البنى التحتية جوانب أساسية من دراسات الجدوى في الاستثمار والتنمية ويأخذ مساحة كبيرة جداً من الإقتصادات القومية ، كونه قاعدة للمشاريع التنموية في أي بلد من بلدان العالم المعاصر مع الأخذ بنظر الأعتبار أن هذا هذا القطاع الحيوي عانى في العراق وعلى مدى سنوات طويلة خلت تقادماً زمنياً يستلزم يستلزم البناء وإعادة التأهيل أو التجديد والتطوير ليتناسب مع التطور والنمو السكاني السكاني والعمراني .

فعملية التنمية في قطاعات الدولة وتحديداً المشروعات العامة وقواعد البناء التحتي ، تحتاج إلى دفعة من الموارد المالية الكافية لتحفيز نشاط تلك القطاعات نحو تحقيق تغير هيكلي في نمط الإنتاج أو التطور النوعي لقطاع خدمات رأس المال الاجتماعي

لا شك أن تمويل التنميةقضية مجتمعية وإن كان الصيب الأكبر فى تحمل أعبائها يقع على عاتق الدول فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوارا يلعبونها وواجبات يلتزمون بها فإن الدول بما تملك من سلطات تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسق بين الأدوار وتوائم بين المستويات. وقد يثار تساؤل عن ما هى مسؤوليات المواطنين فيقضية التنمية ؟

فمن الناحية النظرية على الفرد وفى ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة وكفاءة بالقدر الذى يزيد من الإنتاج وينصرف ذلك فى صورة فائدة للاقتصاد القومى القومى تتمثل فى زيادة فى المدخرات التى تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار... وهذا وهذا المفهوم هو ذات المفهوم الذى يمكن فيه تحديد مسؤوليات المؤسسات المنتجة التى التى عليها [١]مراعاة حقوق العمال والالتزام بإنتاج سلع مطابقة للمواصفات وصالحة وصالحة للاستخدام بما يزيد من عوائدها وأرباحها والتيصب أخيراً فى صورة أرباح أرباح منتجين وأجور عمال ومنظمين تأخذ كما ذكرنا طريقا للادخار والاستثمار(١).
والاستثمار(١).

أما دور الدولة في التنمية فهو هام بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات و سن القوانين وسلامة تطبيقها وحماية حقوق أفراد المجتمع سواء منتجين منتجين أو مستهلكين وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية وكيفية تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمارات وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للانطلاق مما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية ، كما أن تمويل التنمية مسؤولية

جماعية ولا يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها ترف أو أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على على عدة مصادر هي[٢]:

-المدخرات الوطنية.

-الاستثمارات الأجنبية(مباشر / غير مباشر)

-حصلة صادرات البلد.

-الاقتراض (الدين الخارجي/الدين الداخلي).

-المنح والهبات الدولية.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار، وأياً كانت درجة تأثير الاستثمار على التنمية ، فإنها تتحدد على وفق مدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة ،كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل ،فضلا عن تجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التى تحدث عن تجاوز الطلب الاستثماري للمدخرات المحلية المطلوبة وتؤدى إلى ضغوط تضخمية تنعكس على أداء الاقتصاد القومي وتحديدا في انخفاض القيمة السوقية لمتوسطات دخل الأفراد .

وتعد الاستثمارات الأجنبية دعما مهما لمعظم الدول النامية ، إذ تعوض العجز في في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار ،فضلا عن أنها تعمل على التقليل من مشكلات مشكلات عبء الديون الخارجية وعبء خدماتها ،كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات القصور في التمويل الحكومي الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وارتفاع الأسعار التي يؤدي إلي انخفاض الأرباح ومن الأرباح ومن ثم إضعاف الحافز علي الاستثمار لاقترانه بزيادة مضطردة في النفقات النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات ... ويعد الاقتصاديون

الهدف من الاستثمارات الأجنبية وفق الآتي[٣] :-

• الاستفادة من الموارد المتاحة (البشرية – المادية)

• الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلا من الاعتماد علي الاستيراد.

• تحسين الموارد واستغلالها إستغلال أمثلاً .

• يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية بالإضافة إلي التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد علي رفع جودة الإنتاج وتقليل التكلفة الإنتاجية وبالتالي دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية

• يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية.

• قدوم كفاءات فنية وإدارية تعمل علي رفع الأداء الاقتصادي.

• تحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها.

• زيادة الإمكانيات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

• دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول المستثمرة والأخرى المتلقية.

وهكذا يعد الاستثمار دالة للتنمية :

(Investment) It= F (Development)

وعلى وفق هذا الجلب يتضمن الاستثمار القومي لأي دولة من دول العالم النامي والمتقدم الاستثمار العام والاستثمار الخاص . ويقصد بالاستثمار العام ما يقع على عاتق الحكومات الوطنية من نفقات استثمارية على السلع والخدمات وقطاع المشروعات العامة ويندرج الاستثمار الخاص والعام كجزء من الدخل القومي كما في المعادلة:

$$Y_1 = C + I + G + (X + M) \ldots\ldots 1$$

Y٢=C +S +T ٢

حيث أن : Y١ ، Y٢=صورتي الإنفاق القومي ، الناتج القومي

C = الاستهلاك ، T = الضريبة

I = الاستثمار ، S = الادخار

X= الصادرات M= الواردات

G = الإنفاق الحكومي ، (X – M) = فرق الصادرات والواردات

أي أن : دالة الاستثمار :

It = S +T+G+ (M–X)

وفيما يخص هذا البحث،فأن الإنفاق العام أو الحكومي (G) Government Expenditure ، والذي يخصص من خلال الموازنة السنوية في العراق والتي تعتمد تعتمد أساساً على مجمل ريع صادرات النفط والتي تتوزع على قطاعات الدولة المختلفة ، وبخاصة إن موضوع الإنفاق الحكومي من الموازنة العامة يتم على أساس أساس الأولوية ، وهو ما يجب أن يعطى للإنفاق الاستثماري حقه في الحصول على الحصة على الحصة الأكبر من مجمل النفقات العامة نظراً لحالة عدم الإشباع التي تعيشها القطاعات الاجتماعية والاقتصادية العراقية وتحديداً قطاعات البنى التحتية ، وخص بالذكر وخص بالذكر قطاع الكهرباء والماء والصحة والطرق والمرافق السياحية وظروف البيئية وظروف البيئية ...الخ .

وعليه لا بد من النظر إلى موضوعة توزيع النفقات الاستثمارية بين قطاعات الدولة الحيوية والتي تعتمد عليها مسارات التنمية في العراق بعد تحديد مقدار فجوة

الموارد المحلية لكل قطاع بين ما مخطط له فعلاً للاستثمار، وبين ما موفر ومدخر له من له من الأموال ... فإن ما تعانيه معظم الدول النامية والأقل نمواً هو عدم كفاية المدخرات المحلية للأموال المطلوبة للاستثمارات ، باستثناء العراق ودول الإنتاج النفطي والنامية المصنعة كدول النمور الأسيوية مثلا وهذه جميعها لديها القدرة على على توفير النفقات التشغيلية منها والاستثمارية ..

إن معظم النفقات الاستثمارية التي تخصها بلدان العالم تتجه عادة صوب قطاعي قطاعي لصناعة وتطوير الزراعة ، إلا أن هذا المسار التنموي قد يعثر من عملية النمو النمو الاقتصادي في ظل إقتصادات السوق (الآلية الرأسمالية) ، إذ يترتب على ندرة رأس ندرة رأس المال المستثمر في هذه القطاعات من الاقتصاد القومي إرتفاع العائد أو كلفة كلفة الحصول عليه في تلك القطاع مع توقع ارتفاع العائد على الاستثمار لصافي ((التراكم الرأسمالي المتحقق) طبقاً لمبدأ الكفاية الحدية للاستثمار (MEI) Marginal Marginal Efficiency of Investment وعليه قد لا يتحقق مثل هذا الاتجاه الاستثماري في حالة عدم تكا مل الأسواق أو تحقق آليات التوازن التلقائي بين ما هو هو مخطط ومخصص فعلا للاستثمار من الأموال وبين ما هو مدخر محلياً أو بسبب تدخل بسبب تدخل الحكومة من خلال عدم التوزيع المتوازن بين ما هو مطلوب فعلا ومخصص لكل ومخصص لكل قطاع اقتصادي وخدمي (حاجة فعلية) وبين ما هو مرصود له من الأموال الأموال ضمن الموازنة السنوية ، وهذا ما يفشل تلك الآلية قدر تعلق الأ مر باقتصاديات باقتصاديات السوق إن ما يخص له في قطاعات الاقتصاد المتقدم من نفقات استثمارية استثمارية وعلى سبيل المثال وليس الحصر نحو (٤٠%) للأصول الرأسمالية والمعدات والمعدات والتكنولوجيا والأبنية والمنشات ضمن ما يعرف بالتكاليف الثابتة وجزء من من التكاليف المتغيرة ، والباقي نحو (٦٠ %) يتجه صوب قطاعات أخرى ، يشكل معظمها معظمها خدمات رأس المال الاجتماعي وتحديداً قطاعات البنى التحتية وبهدف تحقيق تحقيق الدفع التنموي لبقية القطاعات المنتجة في الاقتصاد القومي [٤]. كما أن معظم

معظم الدراسات تؤكد بأن المستثمرين الأجانب من الشركات الأجنبية يدركون أن هناك هناك عوامل جوهرية تجذبهم للاستثمار في منطقة أو بلد ما ومن هذه العوامل تحديداً ، تحديداً ، البيئة التجارية ، حجم السوق ، نوعية البنية التحتية المتوافرة في البلد وأخيراً وأخيراً إنتاجية العمالة أي العمالة الماهرة والمتخصصة كقوة تشغيل فاعلة [٥].

فالاستثمار في المشروعات العامة، لاسيما مشروعات البنى التحتية تقع عليه الأولوية من أجل بلوغ التنمية الاقتصادية . **فالبنية التحتية** هي البنية أو التركيبة التحتية أو الأساسية وهذا المصطلح يطلق على المنشآت والخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع مثل: وسائل المواصلات كالطرق والمطارات وسكك الحديد ووسائل الاتصالات كشبكة الهاتف والجوال والإنترنت والبرق والبريد، بالإضافة لنظام الصرف الصحي وشبكات المياه . كما ويعد التعليم والصحة من أساسيات البنى التحتية ضمن خدمات رأس المال الاجتماعي والاهتمام بالموارد البشرية وتحظى البنى التحتية بنحو (٤٠ %) من جملة ما متحقق من التراكم الرأسمالي في الدول المتقدمة في حين تكون هذه النسبة منخفضة جداً في معظم الدول النامية والمتخلفة ، كون أن القدرة المالية لهذه الدول ضعيفة ولا تستطيع تخصيص القدر الوافي والكافي من الاستثمارات في تلك المشروعات ، ومما ينعكس على ضعف وعدم كفاءة أدائها في التنمية الاقتصادية [٦] ويستثنى من تلك الدول النامية الغنية بالموارد المالية كدول الريع النفطي .

قطاع الكهرباء الذي يعد من المشروعات العامة والأساسية في عمليات التنمية ، ، لايصل عادة إلى كل أرجاء مدن الدول النامية وإن حالات الانقطاع المبرمج لها قد قد تصل إلى أكثر من (٦) ساعات كمعدل يومياً (باستثناء حالة العراق)،فضلاً عن عن سوء صلاحية وعمل الشبكات السلكية واللاسلكية ... وهكذا ينعكس هذا التنقص على التنقص على أداء المشروعات العامة سواء على مستوى أداء الإنتاجية أو فاعلية

الإنتاج القومي وبآثار سيئة جداً .وعلى سبيل المثال،ذُكر في تقرير خليجي عن حجم النفقات الاستثمارية التي رصدت لمشاريع البنى التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ما بين(٢٠٠٣ –٢٠٠٨)، والتي بلغت بنحو(٧٢٠) مليار دولار أميركي ، وأعتبر التقرير الذي أوردته صحيفة "الحياة" اللندنية أن على الحكومات أن أن تنتهز الفرصة الملائمة وتحسن مستويات الثقة بين المستثمرين الذين يرون أن المنطقة المنطقة قادرة على الخروج سريعاً من تداعيات الأزمة العالمية [٧] إذ بين التقرير أن أن هناك رغبة شديدة لدى القطاع الخاص للأستثمار في مشاريع الطرق والأنفاق والجسور والقطارات والمطارات وشبكات الماء والكهرباء وغيرها فمعظم البلدان التي التي تتوافر على المدخرات المحلية الكافية لتغطية الطلب الإستثماري ، يمكنها ان ترصد ترصد نفقات كبيرة على قطاعات البنى التحتية لإغراض الصيانة والتجديد بما يتناسب يتناسب والنمو السكاني بل والحاجة الى تحقيق المزيد من الإشباع لخدمات رأس المال المال الإجتماعي.

المبحث الثاني

إعادة بناء البنى التحتية في العراق

تعرض الاقتصاد العراقي ، وعلى مدار ثلاثة عقود خلت لضغوط كبيرة جداً ، جراء جراء دخول العراق لثلاث حروب عسكرية ورابعة إقتصادية ،عرفت الأولى، بالحرب بالحرب العراقية الإيرانية ،وأُطلق عليها تسمية حرب(الخليج الأولى) ، التي إستمرت إستمرت لثمان سنوات (١٩٨٠.١٩٨٨)،ثم دخل العراق بحرب الكويت (١٩٩٠. ١٩٩١)، والتي سميت بحرب (الخليج الثانية) ، وأعقبها تطبيق حرب ثالثة، من خلال خلال تنفيذ الحصار أو العقوبات الاقتصادية(Economic Sanctions)، التي إستمرت لمدة (١٣) سنة منذُ عام١٩٩٠وحتى ٢٠٠٣ ، وأعقب ذلك إندلاع حرب (الخليج الرابعة)، بقيام الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٣ ،بأحتلال العراق ،

وإسقاط السلطة السياسية في بغداد وتدمير كافة مؤسسات الدولة. وتمخض عن تلك الحروب الحروب تحطم غالبية البنى التحتية في العراق بجانبيها المدني والأعتبادي وقد شهدت المدة التي أعقبت الاحتلال الأميركي ،تصاعد الدعوات لإعادة بناء الاقتصاد الاقتصاد العراقي من خلال الشروع في أعداد تقديرات مالية لهذا الغرض ، لعل أهمها أهمها ما عرضه البنك الدولي (International Bank) من تقديرات لأعادة الأعمار الأعمار وصلت إلى (٥٥) مليار دولار خلال أربع سنوات لأعادة الخدمات العامة العامة وضمنها (١,٦) مليار دولار للقطاع الصحي و(٦,١٨) مليار دولار للمياه والمجاري و(١٢) مليار دولار لقطاع الكهرباء . واستناداً إلى تقديرات كلفة إعادة البناء في أعقاب الحرب فأن كلفة إعادة البناء في أعقاب الحرب ستتراوح ما بين (٥٠ . . .١٠٠) مليار دولار أميركي شريطة القيام بإصلاحات بنيوية للاقتصاد العراقي ، وسيكون احتياطي النفط الهائل غير قادر على توفير المال اللازم لإعادة البناء وإنعاش النمو الاقتصادي ، إذ سيحتاج العراق إلى دعم ملموس من المجتمع الدولي [٨].

وضغط من الولايات المتحدة الأميركية ، تمت دعوة جميع الدول ، والمنظمات الدولية والإقليمية والشركات الخاصة للمشاركة في مؤتمر عقد في (مدريد عاصمة أسبانيا)، للمانحين التي عقد يومي ٢٣ .. ٢٤ تشرين الأول "أكتوبر" ٢٠٠٣ ،وتم عرض كلفة إعادة إعمار العراق على ممثلي (٧٣) دولة و(٢٠) منظمة وممثلي (٣٢٢) شركة من (٤٦) دولة ، وقد تعهدت الدول والمنظمات بتقديم مساعدات لإعمار العراق في المؤتمر وما بعده ، في شكل منح وقروض ، يبلغ مجموعها (٣٥) مليار دولار أميركي كحد أدنى ، منها (٢٢) مليار في شكل منح و(١٢,٢) مليار في شكل قروض [٩].

كما قامت لجنة المانحين عقب مؤتمر مدريد بتأسيس الصندوق الدولي لإعادة لإعادة إعمار العراق International Reconstruction Fund Facility for

(Iraq)، والتي عرف اختصارا (IAFFI) وتوزعت موارد الصندوق على حسابين مفصلين مفصلين ،الأول تديره الأمم المتحدة ، والثاني يديره البنك الدولي وبلغ مجموع مساهمات الدول الداعمة لهذا الصندوق نحو (١,٣٥٨) مليار دولار أميركي حتى نهاية نهاية ٢٠٠٦، منها (٩٠٣,٤) مليون دولار مودعة في حساب الصندوق التابع للأمم للأمم المتحدة . ويلاحظ بأن الدول المانحة قد تنفيذ تعهداتها ثنائياً، ولهذا فأن مجموع مساهماتها في موارد هذا الصندوق، لا تشكل سوى (٥,٥%) فقط من مجموع المنح مجموع المنح التي تعهدت بتخصيصها لإعمار العراق في مؤتمر مدريد . ومن الجدير الجدير بالذكر إن مجموع ما صرفه صندوق إعمار العراق فعلياً يبلغ نحو (٤٧٧) مليون دولار حتى نهاية ٢٠٠٦ وهذا المبلغ يساوي (٣٥,١%) من المبالغ المودعة في الصندوق. ولا تعكس هذه الأرقام عملية إعمار حقيقية ، فأغلب المشروعات كانت من كانت من النوع الصغير جداً ، مثل القيام بأصلاح وترميم البنى والمؤسسات كما إنها لم إنها لم تقدم فرص عمل مستقرة ودائمة للعمال العراقيين [١٠]. أنظر (الجدول ـ ١) (والجدول .٢)

(الجدول ١٠)

الأهمية النسبية لتخصيصات الخدمات الحكومية في العراق في مجمل النفقات العامة لموازنة سنتي(٢٠٠٧. ٢٠٠٨)

العنوان	مليار دولار ٢٠٠٧	%	مليار دولار ٢٠٠٨	%
الخدمات الأمنية	٧.٣٩٩	١٨.٠٢	٩.٠٠٠	١٩
الخدمات الأخرى	٦.٧٧٩	١٦.٥١	٨.٠٩٠	١٧
نفقات إقليم كردستان	٤.٧٥٢	١١.٥٧	٥.٣٩٤	١١
تنمية الأقاليم وتسريع أعمال المحافظات	٢.١٨٩	٥.٣٣	٤.١٥٧	٩
الرواتب والمكافآت التقاعدية	٢.٨٧٩	٧.٠٣	٣.٦٣٠	٧
نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)	٣.١١٧	٧.٦	٣.٢٧٣	٧
خدمات التربية والتعليم	٢.٦٨٦	٦.٥٤	٢.٩٢٧	٦
خدمات قطاع النفط	٣.٣٨٧	٨.٢٥	٢.٧٧٠	٦
خدمات قطاع الكهرباء	٢.٣٣٦	٥.٧	٢.٦٢٧	٥
الخدمات الصحية	١.٨١٩	٤.٤٣	١.٩٥٦	٤
تعويضات حرب الكويت	١.٥٥١	٣.٧٧	١.٧٦٨	٤
الخدمات البلدية	٠.٩٨٠	٢.٣٩	١.٤٦٤	٣
دعم الشركات العامة	٠.٦٣٥	١.٥٤	٠.٦٧٧	١
شبكة الحماية الاجتماعية	٠.٦٣٥	١.٥٤	٠.٦٧٧	١

المجموع	٤١.٠٥٤	١٠٠	٤٨.٤٢٦	١٠٠

المصدر: التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٨ ، صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (بيت الحكمة . بغداد – العراق) ،

تخصيصات الموازنة الحكومية لقطاع الكهرباء			
النفقات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة التغير
النفقات التشغيلية	٨٩,١	٢,٣١٠,٣	%٢,٤٩٢

(الأردن / عمان: طباعة المطابع المركزية، ٢٠٠٩) ، ص١٠٧.

(الجدول ٢) التخصيصات الحكومية لقطاعي الكهرباء والصحة (بالمليون دولار)

النفقات الاستثمارية	١,٣٠٠,٠	١,٠٨٠,١	%١٧
المجموع	١,٣٨٩,١	٣,٣٩٠,٤	%١٤٤
تخصيصات الموازنة في قطاع الصحة			
النفقات التشغيلية	١,٨٧٢,٨	٣,٠٩٥,٠	%٦٥
النفقات الاستثمارية	٨٣,٣	٤٠٨.١	%٣٩٠
المجموع	١,٩٥٦,١	٣,٥٠٣,١	%٧٩

المصدر :نقلا عن د. كمال البصري ، **الموازنة الفدرالية (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وتحديات الاقتصاد العراقي** (بغداد: المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ،٢٠٠١)، ص ص ٨٩-٩١ .

وبمراجعة لاحصاءات (الجدول . ١) يتضح بأن الخدمات الأمنية ، والخدمات الأخرى ونفقات إقليم كردستان ، احتلت أعلى النسب في موازنة سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ، حيث خصص لها ما نسبته (٤٥و٤٧%) من الموازنة الحكومية ،في حين توزعت باقي بنود الإنفاق العام على مؤسسات الدولة كافة وبنسب ضئيلة جداً تتراوح بين (٩.١%) من الإنفاق العام . مما يعكس مدى انخفاض نسبة المبالغ المخصصة لإعادة إنعاش البنى التحتية التي تمثل رأس المال الاجتماعي والاقتصادي في العراق ، مما يمثل وجود إشكالية في التمويل وبنسب كبيرة جداً.

ويظهر (الجدول . ٢)، نفقات الحكومة لقطاعي الكهرباء والصحة ونسب التغير فيها، التغير فيها، ولكن الطاقة الكهربائية استمرت بالتدهور، منذ أن بلغ معدل توليد الطاقة في العام ٢٠٠٤ بنحو (٣٨٢٨) ميكا واط ثم إرتفع ليصل الى نحو (٦٢٤٠) ميكا واط في العام ٢٠٠٨ اي بنسبة تطور بلغت ٦٣% ، في حين تراوح حجم الطلب على الطاقة الكهربائية بين (٥٤٤٢) ميكا واط عام ٢٠٠٤ و (١٠٠٠٠)

(١٠٠٠٠) ميكا واط عام ٢٠٠٨ ، وعلى الرغم من تلك الزيادة في الإنتاج ، فإن البلد البلد لا يزال يعاني قصا كبيرا في تغذية خدمات لطاقة الكهربائية وبنسبةقصل الى نحو الى نحو ٣٨% كعجز رغم تطور الإنتاج . انظر لشكل (١)

شكل (١) يمثل تطور انتاج واستهلاك الكهرباء ما بين عام (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨)

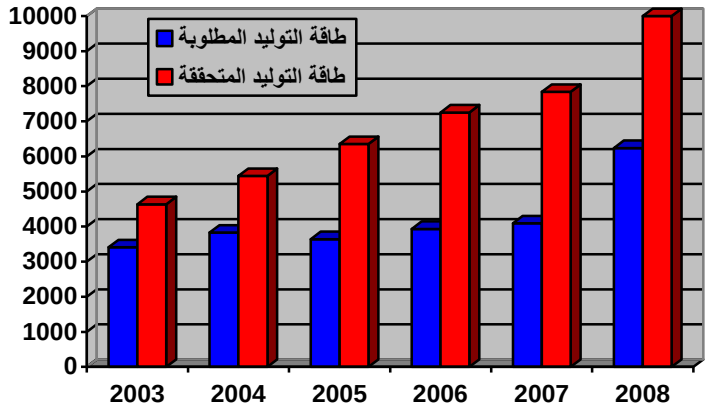

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠.٢٠١٤ ، بغداد كانون الأول ،٢٠٠٩، ص٨٣.

واما في قطاع لصحة ، فعلى الرغم من ان هناك اختلافا واضحا ما بين محافظة محافظة وأخرى ، وهو ما يعكس التوزيع غير العادل لهذه الخدمات الأساسية في حياة حياة الفرد والمجتمع ، ففي الوقت التي لا يتجاوز فيه عدد المراكز لصحية في العاصمة العاصمة بغداد (٦ مليون نسمة) عن (١٧١) مركزا ، نجد أن هناك ارتفاعا في عدد عدد المراكز لصحية في الم ..حافظات الشمالية (اقليم كردستان) ليصل الى ذ حـ . ..و ذ حـ . ..و (٣٨٧) مـركزا ف . . قط في السليمانية ذات المليون نـسمة [١١]. ومنذ ان ان تم الغاء قانون التمويل الذاتي بحب قانون ١٣٢ في القطاع لصحي بعد عام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣ ، وإعتماد مجانية الخدمة لصحية ، لم يكن الوضع أفضل مما كان فبدلا من من الإستفادة من الأموال الواردة من المواطنين لتوسيع قطاع لصحة من خلال زيادة عدد

زيادة عدد المراكز الصحية واستقدام أجهزة متطورة لمواجهة الأمراض المستعصية المستعصية والمستوطنة ، زاد الوضع الصحي سوءا فقد ساهمت فوضى الإدارة المالية المالية والصحية بتفاقم تردي الوضع في صحة المواطنين في ظل تلوث البيئة ، وهو ما وهو ما يعطي مؤشرا ان النهوض بالقطاع الصحي لا يتطلب تخصيصات مالية ، بل الى مالية ، بل الى إصلاح للنظام المالي والإداري والصحي ومما يجدر ذكره أن العراق العراق عانى ، ومنذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، من العديد من الأزمات والتي أدت إلى تأجيل أعمال الصيانة ، وإهمال الإدارة الفنية ، وتفاقم كبير نتج عنه تدهور تدهور شامل في خدمات قطاع البنى التحتية في العراق ،مما أوصله إلى الوضع الحالي حيث معظم السكان لا يحصلون اليوم على هذه الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء، والصرف الصحي)، من خلال الشبكات العامة ويلجئون إلى بدائل عالية الكلفة عالية الكلفة لتأمينها . كما نشأت عن هذه الأوضاع مشاكل بيئية وصحية جسيمة بسبب بسبب تلوث المياه وعدم الكفاية في معالجة النفايات على اختلافها ، مما يزيد من أعباء أعباء القطاع الصحي المثقل أساساً [١٢] .

واستناداً لدراسة أجرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في جمهورية العراق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٦ ، عن مؤشرات البنى التحتية في العراق يتضح من خلالها الآتي :

- **المصدر الرئيس للمياه :** بلغت نسبة الأسر العراقية المحرومة من المصدر الرئيس من المياه نحو (٣٢%) ، مقابل أسر ذات حرمان منخفض حوالي (٦٨%) ، والأسر المحرومة التي تعتمد في تأمين المياه على البرك والأنهار أو الخزانات الضحلة أو نبع المياه أو تجميع مياه الأمطار والآبار أو حنفيات مياه (غير معالجة)، فيما بلغت نسبة الأسر المحرومة من توفير مياه الشرب حوالي (٣٣%) من السكان .

- **توفير مصدر الكهرباء:** بلغت نسبة الأسر التي تتمتع بنسبة حرمان منخفض حوالي (٢٩%)وهي الأسر الموصولة إلى الشبكة العامة للتيار الكهربائي، والتي لديها مصادر أخرى لطاقة ، بينما أرتفعت نسبة الأسر متوسطة الحرمان إلى حوالي الثلثين (٦٨%) وهي الأسر الموصولة إلى الشبكة العامة فقط . في المقابل فأن نسبة الأسر المحرومة أي غير الموصلة إلى الشبكة العامة هي (٣.٥%)، حيث تغطي الشبكة العامة للتيار الكهربائي جميع مناطق العراق تقريباً. وقد سجل مؤشر إستقرار لطاقة الكهربائية من الشبكة العامة أعلى درجة حرمان وصلت إلى حوالي (٨٥%) من الأسر، مقابل (١٠%) من الأسر لمستوى الحرمان المتوسط، و(٥%) من الأسر لفئة الحرمان المنخفض.

- **الصرف الصحي:** اعتبرت الأسرة محرومة بالنسبة لهذا المؤشر أذا كانت وسيلة لصرف لصحي حفرة مفتوحة، أو خزان يتم نقله، أو حفرة مغطاة، أو إذا كان المسكن متصلا بالشبكة العامة والشبكة لا تعمل بشكل جيد. أما حالات الحرمان المنخفض، فقد اقتصرت على المنازل المتصلة بالشبكة العامة والشبكة تعمل دون مشاكل. وقد بلغت نسبة الأسر المحرومة حوالي (٣٤%) مما يعكس معاناة متكررة ودائمة بنظام لصرف لصحي. بينما سجلت نسبة الحرمان المنخفض حوالي (١٨%)، وارتفعت نسبة الحرمان المتوسط إلى (٣٩%). واظهر مسح الأحوال المعيشية إن (٣٧%) من الوحدات السكنية (المنازل) في العراق يرتبط بنظام صرف صحي ، وتوجد معظم هذه الأسر في المناطق الحضرية [١٣] .

تشكل عملية تطوير رأس المال الاقصادي والاجتماعي، والتي تمثل جوهر جوهر عملية إنعاش البنى التحتية في العراق ،معضلة ذات أبعاد مركبة ، وذلك لخصوصية الحالة العراقية جراء ما تعرض له البلد من تداعيات الحروب والحصار والحصار الاقصادي واضطراب الوضع الداخلي لسنوات طويلة عقب الاحتلال

الاحتلال الأميركي في عام ٢٠٠٣. لذلك فقد واجهت محاولات تطوير البنى التحتية العديد من المعضلات ،وفي مقدمتها الآتي :

١. **التباين في دور الدولة:** قبل الولوج في الدور المرقب للدولة العراقية عشية التغيير وبعده ،لابد من إستعراض مركز للأدوار التي مرت بها ،إذ أن الدور الاقتصادي التي لعبته الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٨ كان دورها تنظيمياً، وبعد هذا التأريخ بدأ الدور الإنمائي يأخذ مداه إذ أن الدولة باتت تعد النشاط الاقتصادي جزء أساسياً من مهامها ، فبدأت بوضع الخطط الاقتصادية بمختلف مستوياتها وتصدرها بقوانين ملزمة التنفيذ،وأصبح القطاع العام يتسع حتى وصل إلى امتلاك المؤسسات والمنشآت الإنتاجية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ، وأضحى التدخل أكثر إبان فترة السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي. ثم إتجهت الدولة نحو الأخذ بمسارات جديدة في تدخلها في النشاط الاقتصادي ، فدخلت الدور التصحيحي وأوقفت العمل بالخطط الاقتصادية وبدأت تتعازل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، دون تتدخل تلك المؤسسات بشكل مباشر بل إن الحكومة نفذت تلك طوعاً بسبب ما آلت إليه أوضاع الاقتصاد العراقي من جراء الحروب بخصخصة المؤسسات العامة ، تحت أسم ما عرف في حينها بـ (الثورة الإدارية) أو عمليات (ترشيق الجهاز الحكومي) وأستمر الوضع حتى قيام الولايات الأميركية باحتلال العراق في ربيع ٢٠٠٣ بإسقاط النظام وحصول عملية التغيير في مسار الدولة [١٤].

وعلى مدار السنوات الثمان التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق وبخاصة بعد إقرار الدستور الدائم والذي تم الاستفتاء عليه بتأريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥ [١٥] إلا إنه لم يفِ صراحة على طبيعة وفلسفة النظام

الاقتصادي المنشود للبلاد ، بكونه رأسمالياً أم مختلطاً أم اشتراكيا، بل وضع وضع آليات ومبادئ عمل هي أقرب في جوهرها للنظام الاقتصادي الرأسمالي الرأسمالي ولخطوات الحرية الاقتصادية مع المحافظة على دور مركزي محدود محدود للدولة في بعض الاختصاصات [١٦] . وقد أفرزت هذه الظاهرة تردد تدخل تردد تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على مدى واسع وانعكس ذلك سلباً على سلباً على مجمل تطورات عمليات إعادة بناء البنى التحتية في مختلف المحافظات العراقية .

٢. **الاعتماد على الموارد النفطية :** يعتمد مسار السياسة المالية الموازنة العامة والتي تعتمد هي الأخرى على عوائد النفط العراقي، والذي يشكل يشكل مركز الثقل في حركة الموازنة في اقتصاد ريعي، يعرف على انه شديد شديد الأحادية (singular economy) تعتمد الدورة التجارية فيه على قوة صدمة الخارجية ولاسيما أسواق النفط، وهي صدمة عرض خارجية (external supply shock) تتأثر من خلالها الموازنة العامة بصورة كبيرة كبيرة وعلى الرغم من إعتمادها مثبتاً ديناميكياً أحادي صدمة والمتمثل باعتماد سعر برميل النفط لإغراض احتساب عوائد الموازنة ، والذي إعتمد إعتمد على سبيل المثال، في موازنة عام ٢٠٠٨ سعر (٥٧) دولاراً لبرميل النفط كمثبت ديناميكي لاستقرار النشاط المالي العام في العراق. في حين بلغ بلغ متوسط سعر مبيعات النفط العراقي في أسواق التصدير حوالي (٨٠) دولارا طوال عام ٢٠٠٨ ، و بهذا اعتبر المثبت الديناميكي الأحادي بمثابة المستجيب المالي لصدمات العرض الخارجية ومنعها من التأثير على الناتج المحلي الإجمالي [١٧] والذي تأثر بفشل السياسات الاقتصادية السابقة، وانتقل إلى وانتقل إلى فشل مباشر في نمو البنية التحتية للبلاد خلال السنوات الت السابقة والى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي

النفطي بمستوى خطير بلغ في عام ٢٠٠٧ حوالي (٢% سلب) وقد جعلت جعلت ظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي البلاد تتعايش على الإيرادات الإيرادات النفطية [١٨].

وعلى الرغم من اعتماد الموازنة العامة للعراق على الموارد النفطية، إلا إن المتتبع لأرقامها السنوية للسنوات الخمس الماضية يتضح له بأنها كانت مخيبة للآمال و لا تتناسب مع حجم الاحتياجات التي يتطلبها الاقتصاد العراقي المثقل بالمشاكل . وعلى سبيل المثال ، كانت موازنة ٢٠٠٥ بحدود (٢٤,٤) مليار دولار أمريكي . ارتفعت في عام ٢٠٠٦ إلى (٣٠,٧٩) مليار دولار أميركي ، إلا إنها تراجعت في عام ٢٠٠٧ إلى(٢٨,٥) مليار دولار أمريكي ، فيما فسر الزيادة الكبيرة لموازنة عام ٢٠٠٨ والبالغة (٤٥,٣٣٤) مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالأسواق الدولية . و كان يفترض مضاعفة أرقام الموازنة العامة إلى

(٨٠) مليار دولار لعام ٢٠٠٩ إلا إن الانهيار غير المتوقع لأسعار النفط بالأسواق الدولية تسبب في تحديدها بـ. (٤٣,٧) مليار دولار أمريكي [١٩]وتعكس ظاهرة اعتماد الموازنة العامة في العراق على أسعار النفط كمثبت ديناميكي لها ((وبخاصة إن العائدات المالية النفطية في العراق تشكل نحو (٩٥%) من إجمالي الموارد المالية للبلاد)) [٢٠] مما يؤشر وبشكل لا يقبل اللبس تراجع دور أدوات السياسة المالية الأخرى مما يهدد مستقبل تطبيقات السياسة المالية وبالتالي ينعكس سلبا على مجمل السياسات الاقتصادية المطبقة في البلاد مستقبلا.

المبحث الثالث

الإنفاق الاستثماري ومشاريع البنى التحتية

أولاً. الأنفاق في البنى التحتية :

تم إعتماد دراسة إستبيانيه إستحدثت في المملكة العربية السعودية حول أداء مقارن لمجموع دول مختلفة من العالم ، في الإنفاق على البنى التحتية وإنعكاس ذلك على أداء التنمية المستدامة (Sustainable Development)، ومحاولة تطبيقها على ظروف العراق وذلك لأعتبارات عديدة، في مقدمتها الآتي :

١. إن المملكة العربية السعودية جزء من إقليم مهم وحيوي وأحد دول الجوار العراقي وتتشابه مع العراق في الكثير من الظروف المناخية والطبيعية .

٢. إن السعودية بلد منتج للنفط وتشكل عوائد صادرات النفط فيها ما يقرب من (٨٠%) من GNP وهو ما يشابه حالة العراق التي يعتمد كلياً وبنحو(٩٥%) على إيرادات النفط في الموازنة العامة .
٣. تشابه التقاليد والعادات الاجتماعية والدينية المشتركة بين البلدين .

ثانياً . الجوانب التطبيقية للدراسة الإستبيانية (أداء مقارن) مع حالة العراق :

يمكن إختيار مجموعة مختلفة من الدول بهدف دراسة مقارنة حول كيفية إدارة تلك الدول لخدمات البنية التحتية وخصائصها من حيث الإنفاق الاستثماري الموجه والخاص والخاص وصفة الاستثمار ، وبهدف معرفة أسباب نجاحها في توفير خدمات بنية بنية تحتية جيدة الأداء ومقارنة تلك بالمحصلة مع وضع خدمات البنية التحتية في العراق ومحاولة تبني ما يتناسب مع الظروف العراقية من أساليب متطورة للنهوض بهذا للنهوض بهذا القطاع الحيوي . أنظر(جدول .. ٣) التي يبين دراسة إستبيانيه ضمنُ منتدى الرياض الاقتصادي والمنعقد في ٢٦ من كانون الأول (ديسمبر) من العام العام ٢٠١٠ حول أهمية البنى التحتية لتحقيق تنمية مستدامة ، وهذه الدراسة

لمجموعة من الدول والأقاليم ، تم الأكتفاء بأخذ عينة لست دول نستعرض من خلالها خلالها الخطوات التي تميزت بها كل دولة لتحقيق نجاح ملحوظ في تطوير بنيتها

(الجدول ٢.)

يبين الخصائص والخطوات التي حققتها دول وأقاليم

مختلفة من العالم خلال المدة من٢٠٠٦-٢٠١١

التحتية.

الدولة	الميزة أو الخصائص الذاتية	جهة الاستثمار	مرتبة التميز الإقليمي والعالمي
البرازيل	قطاعات زراعية وتعدينية وصناعية عالمة مع مشاركة قليلة من قبل القطاع الخاص	تمديد شبكات النفط والغاز والصرف الصحي. المبلغ المرصود (٢٣٥ مليار دولار)	المرتبة التاسعة اقتصادياً في العالم
ماليزيا	توفر قوى عاملة وشركات وطنية قادرة على تنفيذ الأعمال	تطوير الخدمات البنى التحتية الحالية	تقع في مراتب متقدمة في آسيا
كوريا الجنوبية	التوسع في الإنفاق على خدمات البنية التحتية	تطوير وتوسيع خدمات البنية التحتية	الاعتماد على النشاط التجاري خارج كوريا الجنوبية
الإمارات العربية المتحدة	معدلات عالية من الإنفاق على تطوير خدمات البنية التحتية والاستمرار في تطويرها	التركيز على تطوير خدمات السفر والسياحة والمطارات والنقل وبمعدل إنفاق استثماري يشكل نحو ٧.٥%من GNP	المرتبة الثانية في أسيا بعد اليابان من حيث توفير الإنفاق الاستثماري لتطوير خدمات البنية التحتية. تتقدم دول آسيا وأفريقيا في تطوير خدمات البنية
فنزويلا	رفع مستوى التمويل لتطوير	إعادة تأهيل الطرق	تشجيع مشاركة القطاع الخاص

	خدمات البنية التحتية	والموانئ وشبكات الاتصالات	
أمريكا الشمالية الولايات المتحدة/كندا	التطوير المستمر لخدمات البنية التحتية كقاعدة أساسية لنمو الاقتصاد الوطني.	إعادة تأهيل خدمات البنية التحتية والتوسع في توفيرها	توفر اليد العاملة، وتوفر رأس المال، توفر الشركات الكبيرة والقادرة على تنفيذ الأعمال. مع تشجيع المشاركة برأس المال للقطاع الخاص في تطوير خدمات البنية التحتية.

المصدر : نقلا عن دراسة استبيانيه استحدثت في المملكة العربية السعوديه بالمقارنة مع أداء إقليمي ودولي حول خصائص وخطوات تنفيذ البنى التحتية ، ضمن منتدى الرياض الاقتصادي في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠١ وبعنوان "تكامل البنية التحتية مطلب أساس للتنمية المستدامة" على الرابط الإلكتروني :

www.swideg.jeeran.com/geography/archive/١٣٠٨٧٦٢.html

ويلاحظ من خلال فحص مكونات الجدول كدراسة إستبيانيهُ مقارنة بين هذه الدول الممثلة عن العالم ما يأتي :

* **دولة الأمارات العربية المتحدة:** وتحتل المرتبة الأولى ،فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الموجهة نحو تطوير قطاعات البنية التحتية، وبأعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أي بنسبة (٧.٥%)، أو ما يعادل(١١) مليار دولار أميركي سنوياً. نظراً لاستمرار تمويل مشاريع خدمات البنية التحتية من قبل الدولة، ولمشاركة القطاع الخاص الفاعلة في تطوير تلك الخدمات [٢١].

* **جمهورية كوريا الجنوبية:** وتأتي بالترتيب الثاني، إذ يساهم قطاع خدمات البنية التحتية فيها بنسبة (٦,٥%) أو ما يعادل (٥٢,٨٧) مليار دولار أميركي سنوياً من الـ .. (GNP)،وذلك بسبب تطور إمكانيات شركات التشييد الكورية والتي تتنافس مع الشركات العالمية وبمختلف الاختصاصات .

* **الولايات المتحدة الأميركية :** تُسهم خدمات البنية التحتية السنوية من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٩.٦٢%) ويقدر بنحو (١,٢٧٨) تريليون دولار أميركي .

وعند إجراءُ مقارنة بين أداء هذه الدول بالنسبة لخدمات البنى التحتية وحجم الإنفاق الأستثماري الخاص تجاه هذا القطاع مع ما يجري في العراق وفي ظل الموازنات السنوية الحكومية،لأمكن الوقوف علىُ جملة من (نقاط القوة)، وبذات الوقت تحديد (جوانب الضعف)، التي من شأنها أن تعطي توصيات جوهرية تهدف أولا وأخيراً إلى إصلاح حال هذا القطاع في المستقبل سواء من الناحية المالية أو من الناحية الإدارية أو الفنية .

ولعل من أهم نقاط القوة (Strength Points) هي :

أ. إن قطاع البنى التحتية في العراق، لا يزال متخلفا زمنياً وهو ما يعكس حالة عدم الإشباع مما يتطلب رفع معدل الاستثمار في هذا القطاع من خلال تحفيز العمالة العراقية بمختلف التخصصات .

ب. وجود قطاع خاص نشط يمكن أن يشجع بالقيام ببعض الخدمات كجزء من قطاع البنى التحتية ..وعلى أن يدار هذا القطاع من شركات وطنية تابعة للقطاع العام ، إذ أن القطاع الخاص لا يملك الفاعلية الاقتصادية ولا المالية الكافية ..

ت. وجود قاعدة إدارية جيدة من العناصر ذوي الخبرة الإدارية والفنية، وكصانعي قرار في هكذا مشاريع.

ث. وجود الموارد المالية الكافية للإنفاق على هذا القطاع ودون الحاجة إلى تمويل خارجي ، فالعراق دولة منتجة للنفط وتمتلك احتياطي نفطي مكتشف ضخم يقدر بنحو أكثر من (١٤٣) مليار برميل.

في حين تكمن نقاط الضعف (Weakness Points) بالآتي:

أ. تقادم البنى التحتية لأكثر من ثلاثة عقود دون تجديد ولا تطوير أو تحديث ، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بشركات أجنبية متخصصة وذات خبرة عريقة لتطوير هذا القطاع بدلا من إحالتها إلى مقاولين وطنيين قليلي الكفاءة .

ب.عدم وجود مقاولين وطنيين مؤهلين تماما ويعتمد عليهم للقيام بتنفيذ خدمات البنية التحتية (نقص الخبرة)

ت . نقص القوة العاملة الفنية والماهرة المؤهلة للقيام بهذا النوع من الأعمال وتحديداً البنية التحتية الأساسية .

ت. ضعف الخبر التقني المؤهل لتنفيذ هذا القطاع،فضلاً عن نقص الكفاءة الفنية الوطنية المؤهلة لإدارة هذا النوع من التقنيات.

ث. غياب قاعدة معلومات مفصلة ومطورة ومحدثة عن منشآت البنية التحتية، يمكن أن تسهل الوصول إليها.ؤ

ج. وجود بعض من القرارات المنفردة في تنفيذ مشاريع هذا القطاع دون استشارات هندسية أو قانونية ، الأمر الذي يؤخر انجاز المشروع عن المدة المحددة ودون المواصفات المطلوبة ..

ح. عدم وجود قاعدة بنكية ائتمانية متطورة ومتناسبة ،فضلا عن عدم وجود نظام نقدي مناسب .

ط. الافتقار إلى الصناعات القياسية التي ترتبط بمواصفات تنفيذ المشروع العام وتحديداً البنى التحتية ، مما يؤثر في نوع العمل المنجز، وسيكون دون المستوى المطلوب .

ي. إنتشار الفساد المالي والإداري (الرشوة وانتقال المقاولة أو العقد المبرم من منفذ إلى آخر دون قيد أو شرط) ، مما يؤدي إلى ،إنخفاض كفاءة الأداء من كافة الجوانب النوعية والفنية والاقتصادية .

ك. عدم أستقرار الوضع الأمني، مما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي .

ل. عدم وجود تدريب مهني فعال للقوى العاملة الوطنية، يتيح لها اكتساب الحرفة والخبرة التي تؤهلها لتنفيذ الأعمال المنوطة بها.

م. ضعف الخدمات التكاملية مع قطاع البنى التحتية والتي تعد ذا أهمية قصوى كدفع أمامي ومستلزمات سوق لهذا القطاع ومنها ضعف قطاع الكهرباء وشبكات النقل وتحديدا السكك الحديدية

ن. قصور الشفافية في توفير البرامج والمعلومات وفي الأنظمة وفي التشريعات.

ي. تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية وبما لا يتفق مع ما هو مقترح كأساس في الموازنة الاتحادية السنوية، مما يؤثر على دخل العراق،وفي حالة إنخفاض أسعار النفط وانعكاس ذلك على انخفاض النفقات الاستثمارية .

المبحث الرابع

إشكالية الأنفاق على البنى التحتية في الموازنة العراقية لعام ٢٠١١

عند المقارنة مع أداء بعض من دول الدراسة يتضمنها السعودية مع حالة العراق وكما يوضحها (الجدول ٣.) التي يبين المقارنة في نسبة الإنفاق على البنى التحتية قياسا لنسبة الإنفاق على المشاريع الأخرى .

ويتضح من خلال مراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول ٢.)، أن الإنفاق على البنى التحتية في المملكة العربية السعودية يسير بأنحراف متوسط عالي والى فرق بالتغير سالب أي إنه يسير بعكس ما تقوم به دول المقارنة الأخرى .ويعود السبب الجوهري في هذا الانحراف الى إنخفاض نسبة الإنفاق على البنى التحتية من مجمل الإنفاق من (GNP)، كموازنة عامة ...وتحديداً في سنتي (٢٠٠٩ و٢٠١٠) وبحسب ما توصلت إليه الدراسة من نتائج [٢٢].

(الجدول .٣) مقارنة نسبة الإنفاق على البنية التحتية مع المشاريع الأخرى لبعض من

الدولة	الإنفاق على مشاريع البنية التحتية	الإنفاق على المشاريع الأخرى
المملكة العربية السعودية	%٢٧.٣٠	%٧٢.٧٠
المكسيك	%٨٠.٧٩	%١٩.٣١
البرازيل	%٦٢.٩٨	%٣٦.٩٨
جنوب إفريقيا	%٨١.١٩	%١٩.٢٤
ماليزيا	%٨٦.٩٠	%١٣.٤٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥.٣٥	%٢٦.٣٢
نسبة التغير في الانفاق على البنى التحتية بالنسبة للسعودية	البنى التحتية	المشاريع الأخرى
الانحراف المتوسط	%٧٢.٢١	%٢٨.١٥
الفرق في نسبة التغير (سالب)	-%٤٤.٩١	%٤٤.٥٥
نسبة التغير بالنسبة للولايات المتحدة	البنى التحتية	المشاريع الأخرى
المتوسط	%٧٥.٣٥	%٢٦.٣٢
الفرق في نسبة التغير(موجب)	%٣.١٤	-%١.٨٣

Source :Business Monitor International (BMI),٤th Quarter Report – ٢٠٠٦

دول المقارنة (%)

وعليه يمكن أن تعمم هذه الدراسة (كنمط للمقارنة)،على العديد من البلدان التي تتشابه ظروفها مع (السعودية)، لاسيما لظروف الاقتصادية منها والجيو سياسية

والاجتماعية كما هو الحال في (العراق)، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية الحالة الحالة العراقية ، لاسيما وأن الاقتصاد العراقي ،تعرض وعلى مدار ثلاثة عقود خلت خلت لضغوط كبيرة جداً ، جراء دخول العراق لثلاث حروب عسكرية ورابعة إقتصادية إقتصادية ،عرفت الأولى، بالحرب العراقية الإيرانية وأُطلق عليها تسمية حرب

(الخليج الأولى) ، والتي إستمرت لثمان سنوات (١٩٨٠ – ١٩٨٨)،ثم دخل العراق بحرب الكويت (١٩٩٠–١٩٩١)، والتي سميت بحرب (الخليج الثانية) ، وأعقبها تطبيق حرب ثالثة، من خلال تنفيذ الحصار أو العقوبات الاقتصادية (Economic Sanctions)، التي إستمرت لمدة (١٣) سنة منذُ عام١٩٩٠وحتى ٢٠٠٣ وأعقب ذلك إندلاع حرب (الخليج الرابعة)، بقيام الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٣ ،بأحتلال العراق ، وإسقاط السلطة السياسية في بغداد وتدمير كافة مؤسسات الدولة. وتمخض عن تلك الحروب تحطم غالبية البنى التحتية في العراق بجانبيها المادي والأعتباري . ومع ذلك زالت المقاطعة الاقتصادية واصبحت الإيرادات النفطية تتزايد سنويا بسبب ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية وباتت الموازنة العامة تعتمد كليا على النفط ، إذ أرتبط إقرارها بمستوى أسعار النفط وعلى اساس سعر البرميل الواحد لا يقل عن ٧٥ دولار وبهب متغيرا السوق ويتضح عند الرجوع إلى تفاصيل الموازنة السنوية العراقية لعام ٢٠١١ بعد إقرارها وبهب السياقات القانونية، ما يأتي [٢٣] :

١. تقدر الإيرادات السنوية للموازنة العامة الاتحادية العراقية للسنة المالية ٢٠١١ بمبلغ قدره (٨٠,٩٣٤,٧٩٠,٥٠٠) ألف دينار (ثمانون ألف وتسعمائة وأربعة وثلاثون مليار وسبعمائة وتسعون مليون وخمسمائة ألف دينار) .(أي ما يعادل تقريبا ٦٨ مليار دولا أمريكي).

٢. احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (٧٣,٥) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (٢,٢٠٠) مليون برميل يومياً(مليونان ومائتا ألف برميل يومياً)بضمنها (١٥٠,٠٠٠) برميل يومياً (مائة ألف برميل يومياً) عن كميات النفط الخام المنتج في إقليم كردستان وتدخل كافة الإيرادات المتحققة فعلاً في صندوق تنمية العراق (DFI) أو أي مؤسسة مصرفية أخرى تحل محله ، {إذ سينتهي عمل الصندوق رسمياً في ٣٠حزيران (يونيو) ٢٠١١}، بعد خصم (٥ %)عن تعويضات حرب الكويت أو أية نسبة أخرى يقررها مجلس الأمن الدولي وتسديدها إلى الأمم المتحدة.

٣. يخصص مبلغ مقداره (٩٦,٦٦٢,٧٦٦,٧٠٠) ألف دينار (ستة وتسعون ألف وستمائة واثنان وستون مليار وسبعمائة وستة وستون مليون وسبعمائة ألف دينار) لنفقات السنة المالية لعام ٢٠١١ أي ما يعادل تقريبا (٨١) مليار دولار أمريكي. (بتمويل عجز ما يقارب ١٣ مليار دولار أمريكي) ، ويكون التوزيع بالنسبة للنفقات الاستثمارية والتشغيلية بتحديد مبلغ مقداره (٣٠,٠٦٦,٢٩٢,٨٧٣) ألف دينار (ثلاثون ألف وستة وستون مليار ومائتان واثنان وتسعون مليون وثمانمائة وثلاثة وسبعون ألف دينار) لنفقات المشاريع الاستثمارية يوزع وفق(الحقل / ٢. نفقات المشاريع الاستثمارية) من (الجدول /ب – النفقات حسب الوزارات) الملحق بقانون إقرار الموازنة .

٤.مبلغ مقداره (٦٦,٥٩٦,٤٧٣,٨٢٧) ألف دينار(ستة وستون ألف وخمسمائة وستة وتسعون مليار وأربعمائة وثلاثة وسبعون مليون وثمانمائة وسبعة وعشرون ألف دينار) للنفقات التشغيلية (أنظر تفاصيل الموازنة في الملحق) ،وتم زيادة نسبة النفقات الاستثمارية إلى الى التشغيلية بحوالي ٣٢% بدلا من ٢٨% في العام ٢٠١٠ و٢٢% في العام ٢٠٠٩ ..وذلك من إجمالي الموازنة الاتحادية.

ويلاحظ أن نسبة النفقات الاستثمارية إلى التشغيلية تقريباً الثلث بالرغم من التخفيض المبسط جداً والذي طرأ على الموازنة من جانب النفقات التشغيلية وبواقع(٤%)

وبواقع(٤%) فقط تدخل كموارد مالية لدعم الجهات غير المرتبطة بوزارة كدعم البطاقة البطاقة التموينية ، صغار الفلاحين المتضررين عن قلة الخدمات كالماء والكهرباء لإ غ ..راض البحث العلمي وتـ ط.وير التربية والتعليم كـ.مبالغ مـ.ضافة [٢٤]. ولكن ولكن نسبة النفقات التي رصدت إلى البنى التحتية بلغت من حصة المحافظات ومن إجمالي النفقات لكل محافظة وبواقع (١,٥) مليار دولار أميركي ، إلا أن هذه النسبة النسبة تبقى منخفضة جداً ولا تتجاوز في أبعد التقديرات عن (٥–٧,٥%) من إجمالي إجمالي ما خصص لكل محافظة ، وهذه النسب لا تساهم إطلاقا في تطوير أو توسيع البنى توسيع البنى التحتية تحتظروف تقادمها الزمني .

ان التخصيصات المعتمدة في الموازنة الاتحادية ، وكما اقرتها وزارة المالية لا تكفي نفقات مهام او انشطة تشكيلات الوزارة ، بل تدرج نفقاتها ضمن تخصيصات النشاط العام للدولة، فضلا عن تخصيصات بعض الجهات والإدارات التي تحتسب نفقاتها على الموازنة العامة كتعويضات حرب الكويت ، الفوائد المستحقة ، التسويات النقدية ، ومستحقات خارجية يضاف الى تلك الدعم والمنح ...وتحصر عموما اجمالي التخصيصات بين النفقات التشغيلية والإستثمارية بنحو (١٣٩٧٤,٩) مليار دينار لسنة ٢٠١٠ منها (١٢٣٣٩,٥) مليار دينار كنفقات تشغيلية (بضمنها النشاط العام للدولة ، و(١٦٣٥) مليار دينار للمشاريع الإستثمارية. ونلاحظ مدى ضالة ما خصص لمجمل الإستثمارات في حين أكثر من هذا المبلغ تحتاج اعادة تأهيل البنى التحتية وليس تطويرها .

ولما كانت الظروف الراهنة في ظل البطالة والتضخم وحالات الفقر التي تعيشها بعض شرائح المجتمع العراقي ، فإن ذلك يستوجب رفع النفقات التشغيلية في الموازنة الموازنة العامة على حساب النفقات الاستثمارية وبالنتيجة انعكاس ذلك على انخفاض انخفاض حصة الخدمات الأساسية للبنى التحتية في عموم العراق ..الأمر الذي يستوجب

يستوجب حلول لا تتعارض فيها البطالة المتزايدة سنويا مع إمكانية رفع الإنفاق على على خدمات البنى التحتية .

الخاتمة

أولاً. الاستنتاجات :

١. لا توجد حلول دائمة أو مثالية في مواجهة البطالة أمام تردي الخدمات الأساسية ، فالمشكلة أشبه ما تكون في الاقتصاد الكلي ركوداً تضخمياً (بين متغيرين البطالة والتضخم ، إذ كل منهما عكس الآخر ، فالبطالة تحتاج الى زيادة أنفاق تشغيلي أو استثماري لامتصاص العاطلين عن العمل ، في حين التضخم يحتاج سياسة ضريبية وتقشفية من خلال تقليص البنكنوت) .

٢. وهكذا الحال بالنسبة لضعف إمكانية رفع الإنفاق على خدمات البنى التحتية ، إذ سيكون على حساب رفع مستوى التشغيل في قطاعات الدولة المختلفة ... والأمر إذا ما بقي على هذا الحال فلا يكون هناك استثمار في هذا القطاع وسيبقى متخلفا كما هو متقادما زمنيا أكثر فأكثر ...كما أن(نقاط ضعف) التي تواجه الاقتصاد العراقي حيال إمكانية رفع الإنفاق على البنى التحتية هي أكبر من (نقاط القوة) .. وهذه معضلة كبيرة حدثت نظراً لتراكم الإندثارات في هذا القطاع على مدى عقود من الزمن وتحديداً منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر .

ثانياً. المقترحات:

في ضوء ما تقدم ، يتضح بأن المهمة ليست سهلة ، ولكنها ليست مستحيلة مع تضافر الجهود العلمية والعملية والسياسية الوطنية من أجل النهوض بهذا القطاع الذي يعد الأساس للتنمية وتواصل البناء ،ولذلك ثمة مقترحات في هذا الصدد يمكن إجمالها بما يأتي :

١. جذب الاستثمار الأجنبي من خلال التعاقد مع الشركات التي لها تكامل مع الشركات النفطية العملاقة والتي تجد من مصلحتها العمل في العراق ولمدة زمنية طويلة وكون أن العمل في العراق مضمون الربح من خلال إمتلاكه ربما نفطياً ضخماً .مع ضرورة تشجيع شركات الاستثمار الأجنبي التي يستثمر في القطاع النفطي أن يتبنى أعمار البنى التحتية قدر تعلق الأمر بقطاع الاستخراج والتصدير والإنتاج النفطي .

٢. تقادم البنى التحتية لأكثر من ثلاث عقود دون تجديد ولا تطوير أو تحديث ، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بشركات أجنبية متخصصة وذات خبرة عريقة لتطوير هذا القطاع بدلا من إحالتها إلى مقاولين وطنيين قليلي الكفاءة .

٣. متابعة سير عملية الإنفاق بالاتجاه الذي يحقق الهدف المرجو من الإنفاق ، وقطع كل السبل التي تؤدي إلى الفساد . فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن للفساد انطباعا سيئا على: وضعية الفقر، مستوى الأسعار، نجاعة الاستثمارات، الانفاق الحكومي, توزيع الدخل، نوعية الخدمات، وضعية الموارد البشرية والفكرية, التحصيل الجامعي، إعانات التنمية، تكاليف الإنتاج وأعباء الاستغلال, وحسب دراسة ميدانية،فإن تخفيض الفساد بنسبة (٣٠%) قد يسمح بارفع معدلات الاستثمار بنسبة(٤%).

مصادر البحث :

١. أشرف شمس الدين ، تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، منظمة الاسكوا يونيو ٢٠٠٥ .

٢. خضير عباس النداوي ، اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد العراقي ، مجلة قضايا سياسية العدد السادس عشر (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، ٢٠٠٩) .

٣. تقرير حول توجه الاستثمارات صوب البنى التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي ، صحيفة الحياة ، لندن ،٢٠٠٩/٣/٧.

٤. جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ـ العراق ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، (الأردن /عمان : طباعة المطابع المركزية ، ٢٠٠٩).

٥. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الجزء الأول ، التقرير التحليلي ،ط١، ٢٠٠٦ .

٦. جمهورية العراق، مجلس الوزراء العراقي، دستور جمهورية العراق، ط٢ (بغداد: نسخة منقحة صادرة عن مجلس الوزراء، نيسان "ابريل"٢٠٠٦) .

٧. د. كمال البصري ، الموازنة الفدرالية (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وتحديات الاقتصاد العراقي ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، بغداد – ٢٠٠١).

٨. قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٠) لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، (دائرة الموازنة ، مكتب رئاسة الوزراء في ٥/ كانون الأول /٢٠١٠) .

٩. قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٤٢٥) لعام ٢٠١١، (دائرة الموازنة، مكتب رئاسة الوزراء في ٣٠/١٠/ ٢٠١١) .

١٠. د.عبد علي كاظم المعموري ود.خضير عباس النداوي ، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ،العدد ٤(بابل : كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بابل ،٢٠١١).

١١. د. مظهر محمد صالح ، السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل ،صحيفة الصباح بغداد، ٢٠٠٩/٢/٧.

١٢. د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، تموز، ٢٠٠٨، بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.cbi.iq

١٣. محمد نبيل الشيمي ، مقالة بعنوان" التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها " على موقع الحوار المتمدن وعلى الرابط : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٦٠٢٩١

١٤. د. محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ط٢، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣) ص ص ٢٦٠ ، ٢٦١.

١٥. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،التقرير استراتيجي العراقي ٢٠٠٨،ص ٢٩٧.

١٦. لمزيد من التفاصيل انظر رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المؤرخة في ٢٧/ ٢٠٠٨/٢ والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٨٥٩ في ٢٠٠٨/١٢/٢٢ والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.un.org

١٧.المنتدى الاقتصادي بالرياض في ٢٦ / ديسمبر من عام ٢٠١٠ على الرابط : www.swideg.jeeran.com/geography/archive/١٣٠٨٧٦٢.html

الهوامش

(١). للمزيد ارجع إلى محمد نبيل الشيمي ، مقالة بعنوان" التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها " على موقع الحوار المتمدن وعلى الرابط : **www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٦٠٢٩١**

(٢).المصدر نفسه.

(٣). أشرف شمس الدين ، تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو دراسة حالة لبعض الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا يونيو ٢٠٠٥ .

(٤). انظر د. محمد زكي شافعي ، **التنمية الاقتصادية** ط٢، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣) ص ص ٢٦٠ ، ٢٦١.

(٥). المصدر نفسه ، ص٢٦١.

(٦). المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(٧). لتفاصيل اكثرأنظر : تقرير حول توجه الاستثمارات صوب البنى التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي ، صحيفة الحياة ، لندن ،٢٠٠٩/٣/٧،ص ٣.

(٨). وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ــ العراق ، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨** ، (الأردن /عمان : طباعة المطابع المركزية ، ٢٠٠٩)،ص ١٠٨.

(٩). المصدر السابق، ص١٠٩.

(١٠). المصدر نفسه ، ص ١١٠.

(١١). د. كمال البصري ، الموازنة الفدرالية (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وتحديات الاقتصاد العراقي ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، بغداد – ٢٠٠١)، ص٩١ .

(١٢). جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق** ، الجزء الأول ، التقرير التحليلي ،ط١، ٢٠٠٦ ، ص٨١.

(١٣). المصدر السابق، ص ٨٨و٨٩و٩٠.

(١٤). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،**التقرير استراتيجي العراقي ٢٠٠٨**،ص ٢٩٧.

(١٥). أكد الدستور العراقي على جملة من المعايير والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية والتي تناولتها العديد من مواده، ومنها على سبيل المثال المواد ٢٢، و٢٤و٢٥و٢٦و١١٠و١١٢ و١١٤و١١٥وللتفاصيل أنظر: جمهورية العراق، مجلس الوزراء العراقي، **دستور جمهورية العراق، ط٢** (بغداد: نسخة منقحة صادرة عن مجلس الوزراء، نيسان "ابريل"٢٠٠٦) الصفحات ٢١،٢٤،٥٣،٥٤،٥٦.

(١٦). د.عبد علي كاظم المعموري ود.خضير عباس النداوي ، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي ، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية** ،العدد ٤(بابل : كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بابل ،٢٠١١)،ص١٠.

(١٧). د. مظهر محمد صالح ، السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل ،**صحيفة الصباح** بغداد، ٢٠٠٩/٢/٧.

(١٨). د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، تموز، ٢٠٠٨، **بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية** (الانترنت) على الرابط: www.un.org

(١٩). خضير عباس النداوي ، اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد العراقي ، **مجلة قضايا سياسية العدد السادس عشر** (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، ٢٠٠٩) ص٢٥٥/٢٥٦

(٢٠). لمزيد من التفاصيل انظر رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المؤرخة في ٢٧/ ٢٠٠٨/٢ والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٨٥٩ في ٢٠٠٨/١٢/٢٢ والمنشور **على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية** (الانترنت) على الرابط:

www.un.org

(٢١). للمزيد حول موضوع الإستبيان ارجع المنتدى الاقتصادي بالرياض في ٢٦ / ديسمبر من عام ٢٠١٠ على الرابط :

www.swideg.jeeran.com/geography/archive/١٣٠٨٧٦٢.html

(٢٢). لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع الى قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٠) لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، (دائرة الموازنة ، مكتب رئاسة الوزراء في ٥/ كانون الأول /٢٠١٠) ص٢٩.

(٢٣). قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٤٢٥) لعام ٢٠١١، (دائرة الموازنة، مكتب رئاسة الوزراء في ٣٠/١٠/ ٢٠١١) ص ص٢-٧

(٢٤). **د. كمال البصري ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .**